TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.20
20 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة المشاريع، وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية

الدورة السادسة

جنيف، ١٨-٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال

التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية

مشروع توصيات متفق عليها

١- أحاطت اللجنة علما، في مداولاتها حول أثر التجارة الإلكترونية على خدمات النقل الدولي وأفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية، بالوثائق التي أتاحتها الأمانة للنظر فيها في إطار هذا البند[١].

---

(١) تقرير الأمانة عن "التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي" (TD/B/COM.3/EM.12/2)؛ وتقرير اجتماع الخبراء المعني بالتجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية" (TD/B/COM.3/38-TD/B/COM.3/EM.12/3)؛ وتقرير الأمانة إلى اللجنة المعنون "التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي: أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للبلدان النامية" (TD/B/COM.3/42).

٢- ولاحظت اللجنة أهمية التجارة الإلكترونية كأداة لتحسين كفاءة خدمات النقل ولتعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية. واتفقت اللجنة على أن العقبات التي تواجه كثيرا من البلدان النامية في هذا السياق تشمل الافتقار إلى الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والافتقار إلى إطار قانوني ملائم، والافتقار إلى المهارات اللازمة لتجار ومقدمي خدمات النقل.

٣- وعليه، قدمت اللجنة التوصيات التالية، وهي تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، إلى أن يأخذ في اعتباره الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عند تنفيذ هذه التوصيات.

توصيات على المستوى الوطني

٤- ينبغي تشجيع الحكومات على تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من الخدمات الداعمة ذات الصلة مثل خدمات البريد والمراسلات، والدخول في اتفاقات تعاون إقليمية، حسب الاقتضاء، بهدف تنسيق برامج الاستثمار في هذه المجالات.

٥- ينبغي حث الحكومات على فحص هياكلها الأساسية القانونية القائمة بغية تبسيطها وتكييفها مع احتياجات المعاملات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، لا بد من إيلاء الاعتبار للمبادئ التوجيهية والقواعد الدولية القائمة، مثل القانونين النموذجيين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المتعلقين بالتجارة الإلكترونية وبالتوقيعات الإلكترونية. ولا بد أيضا من النظر في اعتماد معاهدات النقل الدولي القائمة التي تسمح باستخدام مستندات النقل الإلكتروني.

٦- ينبغي تشجيع الحكومات على تبسيط الأنظمة والممارسات الإدارية، وخاصة إجراءات الجمارك، لتيسير التجارة الإلكترونية وعمليات النقل، مع مراعاة العمل الجاري في المنظمات الدولية مثل الأونكتاد، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية.

٧- ينبغي تشجيع الحكومات، وإدارات الجمارك، وسلطات الموانئ، وأوساط الموانئ، ومتعهدي النقل، على اتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء نظم أوساط الموانئ والمنصات اللوجيستية لتيسير تبادل المعلومات فيما بين التجار، ومقدمي الخدمات والإدارات وذلك باستخدام المعايير النموذجية الدولية.

٨- ينبغي تشجيع الأطراف التجارية على تنقيح ممارساتها التجارية القائمة فيما يتعلق باستخدام مستندات النقل التقليدية القابلة للتداول وعلى الحد من استخدامها، عند الإمكان. كما ينبغي تشجيع استخدام البدائل الإلكترونية لمستندات النقل التقليدية.

٩- ولضمان القدرة على التنافس وردم الهوة الرقمية في هذا الميدان، ينبغي تشجيع الحكومات والمؤسسات على تيسير وتعزيز التجارة الإلكترونية: (أ) بتحسين الوصل بشبكة الإنترنت وإمكانية الوصول إليها؛ (ب) باستحداث بيئة تنظيمية تسمح بتخفيض رسوم الاتصالات السلكية واللاسلكية ورسوم استخدام شبكة الإنترنت؛ (ج) تعزيز الوعي والتثقيف العامين بجميع جوانب التجارة الإلكترونية والفرص والفوائد التي تتيحها.

١٠- ينبغي تشجيع الحكومات على أن تصبح مستعملة نموذجية للتجارة الإلكترونية وتوفير المعلومات والخدمات إلكترونيا.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١١- ينبغي تشجيع المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بغية ردم الهوة الرقمية. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع المنظمات الدولية على تعزيز مساعدتها التشريعية والتقنية والمالية المقدمة إلى البلدان النامية في المجالات التالية: (أ) استعراض وتكييف القوانين والأنظمة الوطنية؛ (ب) إشاعة الوعي، وتوفير التعليم والتدريب؛ (ج) تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ (د) وتدعيم مقدمي خدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٢- وينبغي للمنظمات الدولية العاملة في التجارة الإلكترونية والنقل أن تتعاون وتنسق أنشطتها بغية تحسين القدرة التنافسية لممارسي التجارة والنقل في البلدان النامية.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٣- ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) إبقاء التطورات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتجارية والقانونية والهيكلية من التجارة الإلكترونية التي تؤثر في خدمات النقل الدولي قيد الاستعراض ورصدها، وتحليل ما تنطوي عليه من آثار بالنسبة للبلدان النامية، وكذلك جمع ونشر هذه المعلومات على البلدان الأعضاء.

(ب) الاضطلاع بدراسات عن استخدام مستندات النقل التقليدية في التجارة الدولية، وخاصة بشأن مدى ضرورة سندات الشحن القابلة للتداول بالنسبة للتجارة الدولية المعاصرة، ومدى إمكانية الاستعاضة عنها بمستندات نقل غير قابلة للتداول، مثل سندات النقل البحرية، والبدائل الإلكترونية.

(ج) وضـــع وتوفير المواد التدريبية، عند الاقتضاء، ونشر معلومات عن أفضل الممارسات في ميدان التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي لصالح البلدان النامية بالتعاون مع المنظمات المختصة في القطاعين العام والخاص.

(د) إعداد مبادئ توجيهية لإنشاء نظم نموذجية لأوساط الموانئ ومنصات لوجستية في البلدان النامية.

١٤- ينـــبغي للأونكـــتاد، لـــدى القيام بهذا العمل، أن يحافظ على تعاون وثيق مع الجهات ذات الصلة مثل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

— — — — —